يظهر الدستور كعنصر أساسي يلعب دورًا بارزًا. يُعتبر الدستور في الدول الحديثة القانون الأساسي للدولة، إذ يحتوي على الأهداف الوطنية والغايات المنشودة، ويبين حقوق وحريات المواطنين. بالرغم من وجود عيوب محتملة في الدستور، إلا أنه يلعب دورًا كبيرًا في دعم الحرية وتنظيم الصراع على السلطة. عندما ننظر إلى تاريخ الدول، نجد أنه لا توجد دولة نشأت في أي عصر دون أن تكون مبنية على قواعد سياسية تنظم سلطاتها وتحدد صلاحياتها. هذه القواعد يمكن أن تتجلى في صورة أعراف وتقاليد متواترة تحظى بالاحترام والرضا. وهذا يعني أن الدستور في بعض الأحيان يكون عرفيًا، حيث يستند إلى تقاليد وعادات معينة. يمكن أيضًا إصدار هذه القواعد في شكل وثيقة أو مجموعة من الوثائق المكتوبة. يتم إصدار الدستور بواسطة مشرع مختص. يكون الدستور في هذا السياق مكتوبًا. نجد أن هناك تقسيمًا حول طريقة تدوين الدساتير. هناك أيضًا تقسيم آخر يجب معرفته وفهمه، وهو تقسيم الدساتير بناءً على كيفية تعديلها. إذا كان بإمكان تعديل الدستور بسهولة مثل أي قانون عادي، فإننا نعيش في نظام دستوري مرن. إذا كان الدستور محميًا بشكل كبير ومن الصعب تغييره إلا في حالات نادرة وبموافقة كبيرة، فإننا نتحدث عن الدستور الجامد. هناك تقسيمًا آخر يستحق النظر، وهو تقسيم الدساتير بناءً على المضمون. هناك دساتير قانونية ودساتير برنامجية. يتم استخدام هذا التقسيم للتمييز بين دساتير الدول الليبرالية والدول الاشتراكية. نجد أن دراسة أنواع الدساتير وكيفية تدوينها وتعديلها هي موضوع مهم ومعقد. وهذا يجلب التساؤل حول إذا ما كان هذا التقسيم نسبيًا أم مطلقًا في الواقع السياسي والقانوني. من هنا جاءت فكرة دراسة هذا الموضوع من خلال مباحثنا الرئيسيين: المبحث الأول: أنواع الدساتير حسب طريقة تدوينها. المبحث الثاني: أنواع الدساتير حسب آلية التعديل.

Summarized by © lakhasly.com